

Distr.: General
15 January 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة عشرة

البند ٧ من جدول الأعمال

حالة حقوق الإنسان في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ريتشارد فولك*

موجز

يبحث هذا التقرير التطورات المتصلة بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الفترة من تموز/يوليه لغاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويولي المقرر الخاص اهتماما أساسيا لإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة وأنشطتها وأهم ما توصلت إليه. وتستعرض فيه أيضا ردود الفعل على تقرير البعثة، بما في ذلك الانتقادات والاعتراضات من المجتمع الدولي.

وينظر المقرر الخاص في مسألة المستوطنات الإسرائيلية وأثرها على التمتع بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تناقش المبادرات الحالية للحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالمستوطنات وما تثيره من ردود الفعل على المستويين المحلي والدولي. كما تُناقش أيضا الجهود التي بذلت مؤخرا للتظاهر ضد تشييد الحكومة الإسرائيلية لجدار في الضفة الغربية.

ويولي التقرير اهتماما كبيرا للحصار المستمر الذي تضربه الحكومة الإسرائيلية على غزة. وفي هذا السياق، يسلط الضوء على آثار هذا الحصار على الجهود الهادفة إلى إعادة البناء بعد عملية الرصاص المصبوب، وعلى نداءات المجتمع الدولي المستمرة الموجهة إلى إسرائيل لرفع الحصار. ويذكر المقرر الخاص بحالة اللاجئين الفلسطينيين، ويشدد على ضرورة إبقاء محتتهم على جدول أعمال أي مسعى لإحلال السلام. وأخيرا، يرحب التقرير بالحملة التي يقودها المجتمع المدني لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها لاحتلالها للأراضي الفلسطينية.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١	مقدمة..... أولاً -
٤	٢٠-٣	بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة..... ثانياً -
٦	١٠-٩	ألف - الانتقادات الموجهة لتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن نزاع غزة.....
٧	١٤-١١	باء - اعتراضات الفلسطينيين على تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن نزاع غزة.....
٩	١٥	جيم - عدم الشرعية بالأصالة.....
١٠	٢٠-١٦	دال - تنفيذ تقرير لجنة تقصي الحقائق بشأن نزاع غزة: الولاية القضائية العالمية.....
١٢	٢٨-٢١	ثالثاً - المستوطنات في الأراضي الفلسطينية وأثرها على التمتع بحقوق الإنسان.....
١٢	٢٤-٢١	ألف - تجريد الاستيطان.....
١٤	٢٥	باء - خطة الأولويات الإقليمية الوطنية الإسرائيلية.....
١٥	٢٦	جيم - الهجوم على مسجد حسن خضر.....
١٦	٢٨-٢٧	دال - مستوطنات القدس الشرقية.....
١٧	٢٩	رابعاً - المظاهرات ضد الجدار في الضفة الغربية.....
١٩	٣٤-٣٠	خامساً - حصار غزة.....
٢١	٣٧-٣٥	سادساً - مخنة اللاجئين الفلسطينيين.....
٢٢	٣٩-٣٨	سابعاً - المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات.....
٢٣	٤٠	ثامناً - التوصيات.....

أولاً - مقدمة

١- اضطر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، مرة أخرى، إلى إعداد هذا التقرير دون الاستفادة من تعاون دولة إسرائيل. وتحلى ذلك عملياً في استمرار رفض السماح لممثل الأمم المتحدة بالوصول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا ينتهك التزامات إسرائيل، بوصفها دولة عضواً، ويضعف قدرة مجلس حقوق الإنسان على خدمة المجتمع الدولي، ويحرم الناس الذين يعيشون تحت الاحتلال من منفذ أساسي لإيصال تظلماتهم المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان، مما يعيق قدرة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على ممارسة مسؤولياتها في وقف هذه الانتهاكات. ولذلك يستند هذا التقرير على ما بذله المقرر الخاص من قصارى الجهود للحصول على معلومات موثوقة تتعلق بطيف القضايا الناشئة عن استمرار الاحتلال، بما في ذلك من مصادر ثانوية ومن إفادات الشهود. وسيجري في المستقبل بذل جهد لزيارة قطاع غزة في بعثة رسمية تيسر حكومة مصر إفادها. وقد أعطيت للمقرر الخاص ضمانات بأن الحكومة المصرية منحتة تصريحاً للدخول إلى غزة عبر معبر رفح.

٢- ويغطي هذا التقرير التطورات المتصلة بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وتتصل معظم التطورات بقضايا نوقشت في تقارير سابقة للمقرر الخاص. ومن الشواغل الجديدة التي يتناولها هذا التقرير المعاملة التي خص بها مجلس حقوق الإنسان وغيره من أجهزة الأمم المتحدة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة ودور مبادرات المجتمع المدني التي تسعى إلى حماية حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة بالنظر إلى عدم قدرة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية على صون حقوق الإنسان أو عدم رغبتها في ذلك، وإلى قساوة الحرمان الذي يعانيه الفلسطينيون الذين يعيشون منذ أمد طويل تحت وطأة احتلال قاس. وطالما وُصفت هذه القساوة بأنها ذات طابع ملح فيما يتعلق بـ ١,٥ مليون من سكان قطاع غزة، وبخاصة منذ فرض الحصار الإسرائيلي غير الشرعي ابتداءً من حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وهو حصار أُدين على نطاق واسع باعتباره انتهاكاً صارخاً وجسيماً لحظر العقاب الجماعي المعبر عنه في المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب التي تدين العقاب الجماعي دون تحفظ. وهناك أيضاً بعض الشواغل الجديدة التي أثارها إعلان الحكومة الإسرائيلية تجميداً مؤقتاً وجزئياً لفترة عشرة أشهر للتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية وما نتج عن ذلك من مقاومة لهذا الحظر من جانب المستوطنين ومنظماتهم التي كثيراً ما تتخذ شكل لجوء إلى العنف ضد الفلسطينيين وأشخاصهم وممتلكاتهم ومرافقهم العامة. ولم تبد إسرائيل ما يلزم من عناية في اضطلاعها بمسؤوليتها الأساسية في حماية السكان المدنيين الخاضعين للاحتلال بصفقتها السلطة القائمة بالاحتلال.

ثانياً - بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة

٣- أصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة تقريرها^(١) في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وناقشه مجلس حقوق الإنسان في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وقامت البعثة بتحقيق شامل في ادعاءات ارتكاب كل من إسرائيل وحماس جرائم حرب خلال عملية الرصاص المصبوب التي نفذتها إسرائيل في قطاع غزة في الفترة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وأدت إلى مقتل ٤٣٤ ١ فلسطينياً (٩٦٠ منهم مدنيون) وجرح ٣٠٣ ٥ فلسطينيين ومقتل ١٣ إسرائيلياً (٣ منهم مدنيون). وكانت ولاية بعثة تقصي الحقائق كما يلي: "التحقيق في جميع انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي التي تكون قد ارتكبت في أي وقت في سياق العمليات العسكرية التي جرى القيام بها في غزة في أثناء الفترة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، سواء ارتكبت قبل هذه العمليات أو أثناءها أو بعدها"^(٢). وقد أجرت التحقيق على مدى ثلاثة أشهر بعثة من أربعة أشخاص يقودها القاضي ريتشارد غولدستون، القاضي السابق بالمحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا والمدعي السابق للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. أما بقية أعضاء البعثة فهم هينا جيلاني، المحامية لدى المحكمة العليا لباكستان؛ وكريستين تشينكين من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية؛ وديزموند ترافيرس، الضابط السابق في قوات الدفاع الآيرلندية.

٤- وعززت النتائج الرئيسية التي توصل إليها تقرير لجنة تقصي الحقائق الاستنتاجات التي كانت قد توصلت إليها سابقاً لجنة لتقصي الحقائق تابعة للجامعة الدول العربية^(٣) برئاسة جون دوغارد، المقرر الخاص السابق المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ومجموعة من منظمات حقوق الإنسان الدولية والإسرائيلية والفلسطينية التي تحظى بالاحترام^(٤). وكان أهم استنتاج عام توصل إليه هو أن هجمات جيش الدفاع الإسرائيلي خلال عملية الرصاص المصبوب كانت موجهة ضد سكان قطاع

(١) A/HRC/12/48.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ١٥١.

(٣) Independent Fact-Finding Committee on Gaza to the League of Arab States, No Safe Place, 30 April 2009، متاح على الموقع http://www.arableagueonline.org/las/picture_gallery/reportfullFINAL.pdf.

(٤) انظر منظمة رصد حقوق الإنسان، *أمطار النار، استخدام إسرائيل غير القانوني للفوسفور الأبيض في غزة، آذار/مارس ٢٠٠٩*؛ و"إسرائيل/غزة: عملية الرصاص المصبوب: ٢٢ يوماً من الموت والدمار"، منظمة العفو الدولية، حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛ و"مبادئ توجيهية لتحقيق إسرائيل في عملية الرصاص المصبوب"، منظمة بتسليم، ورقة موقف، شباط/فبراير ٢٠٠٩؛ والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، *استهداف المدنيين، ٢٠٠٩*، بين مراجع أخرى.

غزة برمتهم، وبذلك شكلت عقاباً جماعياً انتهك التزامات إسرائيل الناشئة عن "احتلالها الفعلي" ^(٥) لقطاع غزة ^(٦).

٥- وأفضى هذا الاستنتاج الهام بشأن العقاب الجماعي، إضافة إلى سلسلة من الاعتداءات المحددة في حوادث ثبت فيها أن جيش الدفاع الإسرائيلي استهدف قصداً المدنيين والمنشآت المدنية، ببعثة تقصي الحقائق إلى أن تخلص إلى احتمال أن تكون إسرائيل قد ارتكبت جرائم ضد الإنسانية ^(٧). وخلص تقرير بعثة تقصي الحقائق أيضاً إلى أن الصواريخ التي أطلقت من غزة على الأرض الإسرائيلية كانت عشوائية، وبهذا شكل استخدامها جرائم حرب ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية ^(٨). ونظراً إلى عدم تماثل مجموع عدد المصابين وإلى بدء إسرائيل عملية الرصاص المصبوب، فقد أولى اهتمام أكبر في تقرير بعثة تقصي الحقائق لادعاءات ارتكاب جيش الدفاع الإسرائيلي جرائم أكثر مما أولى لما ارتكبته حماس.

٦- وكانت التوصيات المستفيضة إلى حد ما الواردة في تقرير بعثة تقصي الحقائق تتمحور حول التحدي المتمثل في التغلب على "ثقافة الإفلات من العقاب" التي أعطت حصانة لمثل هذه الجرائم في الماضي والسعي إلى إيجاد آليات للمساءلة من شأنها أن تفضي إلى مقاضاة مرتكبيها. وفي الوقت نفسه، أوصى تقرير بعثة تقصي الحقائق، اعترافاً منه بالسياسة الدولية العامة المتمثلة في السماح للجهات الفاعلة السياسية بوضع إجراءات المساءلة المحلية الخاصة بها، بأن تعطى إسرائيل وحماس مهلة ستة أشهر لإجراء تحقيقات ذات مصداقية ومستقلة خاصة بهما في هذه الادعاءات ولوضع إجراءات لتقييم المساءلة.

٧- ويفترض أن ترصد هذه العملية هيئة من الخبراء المستقلين يعيّنهم مجلس حقوق الإنسان، وإذا ارتأى المجلس أن النتائج غير مرضية، فله عندها أن يرفع التقرير إلى مجلس الأمن ليحيله إلى المحكمة الجنائية الدولية لاتخاذ الإجراءات الملائمة ^(٩). وعلاوة على ذلك، أوصى تقرير بعثة تقصي الحقائق بأن تقوم البلدان التي لها قوانين تسبغ على محاكمها الجنائية الوطنية الولاية القضائية العالمية بالتحقيق مع مرتكبي هذه الجرائم المزعومين واحتجازهم وإدانتهم، حسب الاقتضاء ^(١٠).

(٥) لم تعد إسرائيل، منذ خروجها من غزة عام ٢٠٠٥، محتلة غزة احتلالاً مباشراً، لكن لا تزال عليها بموجب القانون الإنساني الدولي الواجبات القانونية للسلطة القائمة بالاحتلال بسبب سيطرتها التامة على المعابر من غزة وإليها، وكذلك على المجال الجوي وإمكانية الدخول عبر الساحل.

(٦) انظر A/HRC/12/48، الفقرة ١٨٨٣.

(٧) المرجع نفسه، الفقرة ١٣٣٥.

(٨) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٨.

(٩) المرجع نفسه، الفقرتان ١٩٦٨-١٩٦٩.

(١٠) المرجع السابق، الفقرة ١٩٧٥.

٨- وقد نوقش تقرير بعثة تقصي الحقائق في مجلس حقوق الإنسان واعتمد القرار د١ - ١٢/١ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بأغلبية ٢٥ صوتاً ومعارضة ٦ أعضاء وامتناع ١١ عضواً عن التصويت. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أعلنت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مجلس حقوق الإنسان بتأييدها لتقرير لجنة تقصي الحقائق وتوصياته، وحثت على اتخاذ إجراءات للتصدي للإفلات من العقاب عن طريق التحقيق مع من توجد أدلة موضوعية تدعم اتهامهم بارتكاب جرائم حرب ومقاضاتهم. ومما يكتسي دلالة هنا أن المفوضة السامية أكدت أن مساءلة مجرمي الحرب لا ينبغي أن تعتبر عقبة أمام عملية السلام، وهو الموقف الذي تبنته الدول الأعضاء الرائدة في الأمم المتحدة رداً على مزاعم مماثلة تتعلق بتهم ارتكاب جرائم وجهت إلى رسميين سودانيين يتولون مسؤوليات عن دارفور^(١١). وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٠/٦٤ بأغلبية ١٤٤ صوتاً ومعارضة ١٨ وامتناع ٤٤ عن التصويت، وأعطى هذا القرار إسرائيل وحماس مهلة ثلاثة أشهر لإجراء تحقيقات ذات مصداقية ومستقلة، مع شرط إحالتها إلى مجلس الأمن في حالة عدم قيام الطرفين بتحقيقات ذاتية مرضية. وعُهد إلى الأمين العام بمسؤولية رصد العملية وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة عما إذا كان هناك امتثال. وحتى الوقت الحاضر، لم يجر تعيين فريق الخبراء القانون الدولي لإبداء الرأي في عملية التقويم كما أوصت بذلك بعثة تقصي الحقائق.

ألف - الانتقادات الموجهة لتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن نزاع غزة

٩- وجهت كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية انتقاداً شديداً للتقرير، زاعمتين أنه كان متحيزاً وأحادي الجانب. ومن ناحية أكثر تقنية، أُشير إلى أن قواعد الأمم المتحدة بشأن تقصي الحقائق لم يُتقيد بها، بما أن البروفيسورة تشينكين، عضو اللجنة، كان قد نُشر سلفاً أنها تؤيد المزاعم قبل تعيينها^(١٢). وأوضح القاضي غولدستون أنه لو كانت البعثة عملاً قضائياً صرفاً، لكانت الأستاذة تشينكين فاقدة الأهلية، ولكن بالنظر إلى إطار التحقيق، كانت مؤهلات العضوية هي الكفاءة والموضوعية في القيام بالتحقيق^(١٣). وقد حدثت

(١١) انظر بيان مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أثناء الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس حقوق الإنسان، ويمكن الاطلاع عليه في العنوان الإلكتروني:

<http://www.unhchr.ch/huricane/hurricane.nsf/view01/6781752DD0ED2F1DC12576500047E3.D3?opendocument>

(١٢) "Israel's bombardment of Gaza is not self-defence, it's a war crime", *The Sunday Times*, 11 January 2009.

(١٣) Brandeis University Debate, 6 November 2009. وهناك شريط فيديو لمداخلة القاضي غولدستون متاح على الموقع <http://www.youtube.com/watch?v=XtbHifKM6sM>.

مجموعة متنوعة من التهجيمات الانفعالية جداً على تقرير بعثة تقصي الحقائق من جانب كبار القادة السياسيين الإسرائيليين، من بين أشخاص آخرين مرتبطين بالحكومة الإسرائيلية. وأكد سفير إسرائيل السابق لدى الأمم المتحدة، دور غولد، أن تقرير غولدستون "أخطر وأسوأ إدانة لدولة إسرائيل تحمل الأمم المتحدة" منذ القرار المناهض للصهيونية عام ١٩٧٥^(١٤).

١٠ - وكانت الحجة الأكثر جوهرية ضد النهج المتبع في التقرير هي أنه أهمل أن يأخذ في الاعتبار واقع نزاع يحق فيه لإسرائيل، بصفتها دولة ديمقراطية، الدفاع عن نفسها بجميع الوسائل الفعالة ضد حماس المدرجة رسمياً في قائمة المنظمات الإرهابية على الصعيد الدولي. وبدا أن ما تنطوي عليه هذه الحجة هو أن طبيعة الأطراف تقضي، في هذه الحالة، بتعليق التطبيق العادي لقواعد القانون الإنساني الدولي. وهاجم ممثل إسرائيل لدى الجمعية العامة نص التقرير باعتباره يتجاهل حق إسرائيل في الدفاع عن النفس وأنه بهذا يمثل هدية للإرهاب. وفي الواقع، أكد تقرير بعثة تقصي الحقائق حق إسرائيل في استخدام القوة للدفاع عن نفسها، وقصر ما وصل إليه من نتائج على الاستنتاج الذي يلقي تأييداً واسع النطاق وهو أن من غير القانوني إلى حد الإجماع استخدام القوة ضد سكان غزة ككل، وأن من غير القانوني إلى حد الإجماع أيضاً استهداف المدنيين عن قصد أو قصف المباني المحمية عمداً، بما في ذلك مجموعة متنوعة من الهجمات القاتلة على منشآت الأمم المتحدة في غزة التي كانت توفر المأوى لمدنييها. وكانت هناك اعتراضات أيضاً من ممثل الولايات المتحدة على الدعوة إلى إشراك مجلس الأمن أو الجمعية العامة في تأمين تنفيذ التقرير، مدعياً أن مجلس حقوق الإنسان هو المحفل الملائم. وقد قُدمت هذه الحجة بالرغم من - أو ربما بسبب - افتقاره لأي دور في الإنفاذ أو قدرة عليه. ويبدو أن هذه الجهود الرامية إلى صرف الإجراءات اللاحقة المتصلة بالتقرير بعيداً عن إجراءات التنفيذ مصممة للحفاظ على إفلات إسرائيل من العقاب، وقد دفعت القيادي الجليل في مجال حقوق الإنسان في غزة والحائز على جائزة روبرت ف. كينيدي، راجي الصوري، إلى إبداء الملاحظة التالية: "نأمل ألا ينتهي تقرير غولدستون كومة من الورق"^(١٥).

باء - اعتراضات الفلسطينيين على تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن نزاع غزة

١١ - أولي معظم الاهتمام إلى الشكاوى الإسرائيلية الموجهة ضد تقرير بعثة تقصي الحقائق. ولم يول أي اهتمام تقريباً للشكاوى الفلسطينية، وفي الحقيقة كرس ممثلو السلطة

(١٤) "Dore Gold Illustrates UN Goldstone Report Bias Against Israel In Brandeis Debate", Israel News Agency, 5 November 2009.

(١٥) "UN human rights chief endorses Goldstone Gaza report", Haaretz, 2 November 2009.

الفلسطينية أنفسهم لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير دون الإعراب عن اعتراضات. ولكن هناك اعتراضات ينبغي النظر إليها كجزء من المسعى الشامل إلى تحصيل فهم أفضل للقضايا، وكذلك للنقاش.

١٢- بادئ ذي بدء، لا يولي تقرير بعثة تقصي الحقائق أي اهتمام للظروف المحيطة بوقف إطلاق النار المؤقت بين إسرائيل وحماس الذي أقيم في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والذي صاحبه نجاح ملحوظ في الحد من العنف عبر الحدود، وبخاصة فيما يتعلق بإطلاق الصواريخ. ويتجاهل التقرير أيضاً العنف الاستفزازي الذي مارسه إسرائيل خلال وقف إطلاق النار، وبخاصة حادث ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الذي قتل فيه إسرائيل ستة فلسطينيين داخل غزة، وكذلك المحاولات المتكررة لممثلي حماس لتمديد وقف إطلاق النار لفترة تصل إلى عشر سنوات إذا رفعت إسرائيل الحصار وفتحت المعابر. وتجدر الإشارة إلى أن حماس قدمت هذه العروض بالرغم من عدم وفاء إسرائيل بالتزاماتها خلال وقف إطلاق النار المؤقت عن طريق تخفيف الحصار، إن لم يكن رفعه، وهو حصار غير قانوني أصلاً في كل الأحوال. بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وتقر وزارة الخارجية الإسرائيلية بأن عدد الصواريخ التي أطلقت من غزة على إسرائيل انخفض بنسبة ٨٠ في المائة خلال فترة وقف إطلاق النار^(١٦).

١٣- وتثير هذه العناصر، من منظور القانون الدولي، مسائل خطيرة بشأن ما إذا كان يحق لإسرائيل أن تتصرف "دفاعياً" في ظل هذه الظروف، خاصة وأنها رفضت استكشاف مدى ملائمة إيجاد بديل دبلوماسي للقوة العسكرية المطلقة العنان ضد سكان غزة الفقراء المزدهم بهم القطاع، وهي قوة أعوزتها أهداف عسكرية واضحة أو حتى جيش مقابل. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن تقرير بعثة تقصي الحقائق لم يأخذ في الاعتبار رفض إسرائيل السماح للمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، بالخروج من غزة والتحول إلى لاجئين. ولا تحظر أي من معاهدات أو عهود حقوق الإنسان الموجودة حظراً صريحاً سياسة إغلاق السبل في وجه المدنيين في منطقة قتال خلال هجمات عسكرية مستمرة وحرمانهم من حق البحث عن ملجأ، لكن هذه السياسة تبدو متعارضة تعارضاً واضحاً مع الحظر الذي يفرضه القانون العرفي الدولي على الأساليب القاسية واللاإنسانية، كما تبدو متعارضة مع واجب إسرائيل الأساسي بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتمثل في توفير الحماية للسكان الخاضعين للاحتلال. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن تقرير بعثة تقصي الحقائق يخصص اهتماماً متعاطفاً ملحوظاً لأسر جندي إسرائيلي وحيد، جلعاد شاليط، لكن لا يوجد في التقرير إعراب عن أي قلق مماثل إزاء آلاف الفلسطينيين الموجودين رهن الاحتجاز (يقدر أن عددهم يتراوح ما بين ٨ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠، والعديد منهم دون قسمة).

(١٦) انظر موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الإنترنت:

<http://www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism+Obstacle+to+Peace/Palestinian+terror+since+2000/Terror+.in+Gaza+Two+months+since+the+Hamis+takeover+16-Aug-2007.htm>

١٤- وتوحي هذه الفجوات الخطيرة في تقرير بعثة تقصي الحقائق بأن القول بتحيزه ضد إسرائيل لا أساس له. وفي الواقع، بالرغم من رفض إسرائيل التعاون مع البعثة، يشير التقرير إلى بذل جهود حثيثة على نحو لا يصدق لالتقاء شهود متعاطفين مع حجج الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك أداء النفقات المرتبطة بتقديم الشهادة التي تم تلقيها من رئيس بلدية سديروت ومن إسرائيليين لهم صلة مباشرة بعملية الرصاص المصبوب. ونظراً إلى مصداقية أعضاء البعثة، وبخاصة القاضي غولدستون ذاته الذي أصر على إدراج مزاعم ارتكاب الفلسطينيين جرائم حرب ضمن عمل بعثة تقصي الحقائق، يبدو من غير المسؤول والعبث أن تساق ضد الاستنتاجات والتوصيات حجة تتمحور حول إما الزعم بأن أي شيء يأتي من مجلس حقوق الإنسان محكوم عليه بأن يكون متحيزاً، أو أن التقرير يبدى، بسبب توصله إلى أن جيش الدفاع الإسرائيلي مسؤول عن ارتكاب جرائم حرب، تحيزاً معادياً لإسرائيل انطلاقاً من طبيعة استنتاجاته ذاتها، أو حتى معادياً للسامية في بعض المزاعم الملتهبة على نحو مثير.

جيم - عدم الشرعية بالأصالة

١٥- استند التقرير إلى إفاد بعثة لتقصي الحقائق. وربما يصح لهذا السبب التغاضي عن القلق الأساسي بشأن ما إذا كان الإطار القانوني التقييدي إلى حد ما للتحقيق الذي أجرته بعثة تقصي الحقائق مناسباً لهذا النوع من المواجهة غير المتناظرة التي كانت تعوز فيها الجانب الفلسطيني أية أسلحة للدفاع عن نفسه أمام آلة عسكرية عصرية والتي حددت فيها إسرائيل أهداف حربها بأنها تشمل البنية التحتية المدنية لقطاع غزة. وإن نسبة الإصابات على الجانبين، حتى وإن تُركت جانباً الصدمات الواسعة الانتشار التي تُسبب فيها للسكان المدنيين (يقدرها بعض علماء النفس بأنها تصل إلى تسعين في المائة)، تكشف بوضوح أن المواجهة كانت أحادية الجانب^(١٧). وإضافة إلى ذلك، وقع تخريب الممتلكات الذي تسببت فيه عملية الرصاص المصبوب بكامله داخل غزة^(١٨) فهل يمكن بأي شكل التوفيق بين الاعتماد على مثل أداة التدمير الأعمى هذه، ولا سيما في ظل احتلال فعلي، والقيم والمبادئ المجسدة في القانون الإنساني الدولي؟ ففي أقل تقدير، يوحى طابع عملية الرصاص المصبوب بأهمية طرح سؤال من هذا القبيل في إطار مجلس حقوق الإنسان، أو كبديل عن ذلك، تشجيع اللجنة الدولية للصليب الأحمر على دراسة الموضوع أو تقديم طلب رسمي إليها بذلك.

(١٧) انظر الفقرة ٣ أعلاه.

(١٨) لمزيد من المعلومات عن مدى الدمار المتكبد أثناء عملية الرصاص المصبوب، يرجى الرجوع إلى التقارير المشار إليها في الحاشية ٣ أعلاه. وانظر أيضاً مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة، <http://www.ochaopt.org/gazacrisis/index.php?section=3>.

دال - تنفيذ تقرير لجنة تقصي الحقائق بشأن نزاع غزة: الولاية القضائية العالمية

١٦- من بين أكثر توصيات تقرير لجنة تقصي الحقائق إثارة للجدل، وأهمها مع ذلك، تأييد التقرير للسعي إلى المساءلة عن طريق "الولاية القضائية العالمية" من خلال الأنظمة القضائية الوطنية التي تتضمن مثل هذا التفويض القانوني. وقد صيغت التوصية على النحو التالي: "في سياق القدر المتزايد من عدم استعداد إسرائيل لفتح تحقيقات جنائية تمثل المعايير الدولية، تؤيد البعثة الاعتماد على الولاية العالمية كسبيل متاح أمام الدول للتحقيق في انتهاكات أحكام اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بارتكاب خروقات خطيرة، ولمنع الإفلات من العقاب، وللنهوض بالمسؤولية الدولية"^(١٩).

١٧- والمعمول به منذ وقت طويل في التصدي للجرائم الدولية العادية، من قبيل القرصنة أو التزيف، أن تمارس المحاكم الوطنية سلطتها في ترتيب آثار قانونية، بما في ذلك فيما يتعلق بالجرائم، على السلوك الذي يجري خارج الولاية القضائية الإقليمية. والأمر الجديد هو تأكيد هذه السلطة فيما يتصل بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والتعذيب. وليس لمعظم البلدان مثل هذا التفويض أو إنها لا تمارس سلطتها فيما يتصل بجرائم الحرب المرتكبة خارج إقليمها الوطني. ويمكن للبلدان التي تمارس مثل هذه السلطة أن تلاحق بتهمة ارتكاب جرائم حرب من تصرفوا إما باسم إسرائيل أو حماس خلال عملية الرصاص المصبوب، وذلك بغية اعتقالهم وإدانتهم ومقاضاتهم ومعاقبتهم.

١٨- وبالرغم من وجود طرق سياسية لحماية المدعى عليهم المحتملين من دعوى قانونية من هذا القبيل، لا يخضع الاعتماد على الولاية القضائية العالمية في المحاكم الوطنية لقيود من مثل تلك التي تعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة داخل منظومة الأمم المتحدة. ولا يعتبر اللجوء إلى الولاية القضائية العالمية مناسباً، كما أشارت إلى ذلك توصية لجنة تقصي الحقائق، إلا في الحالات التي توجد فيها أسباب حقيقية تحمل على الاعتقاد أن حكومة ما لا تستطيع أو لن تستغل امتيازها الخاص بها (وواجبها) للتحقيق بشكل حاسم. محض إرادتها. وهذا يعني أن أول خطوط الدفاع ضد الإفلات من العقاب يكون عبر الإجراءات الحكومية للدولة التي يُشتبه في أن رعاياها ارتكبوا تلك الجرائم. وقد دعا بعض الصحفيين والشخصيات العامة الإسرائيليين الحكومة الإسرائيلية إلى الوفاء بهذا الالتزام قائلين إنه حتى وإن كان يمكن طرح تقرير لجنة تقصي الحقائق جانباً بسبب تحيزه المفترض والجهة التي رعت إعداده، فإن هذا لا يعني أن جيش الدفاع الإسرائيلي تصرف على نحو يمثل امتثالاً تاماً للقانون الإنساني الدولي خلال عملية الرصاص المصبوب^(٢٠).

(١٩) A/HRC/12/48، الفقرة ١٢٧.

(٢٠) على سبيل المثال البروفيسور آفي ساغي من جامعة بار إيلان، ها/رتس، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. متاح على الموقع، <http://www.haaretz.com/hasen/pages/ShArt.jhtml?itemNo=1134917>.

١٩ - وذكر أن وزيرة الخارجية الإسرائيلية وقت عملية الرصاص المصبوب وزعيمة المعارضة حالياً، تسيبي ليفني، ألغت زيارة إلى لندن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بسبب توقع اعتقالها واتهامها بجرائم حرب^(٢١). وأكد ناطق رسمي باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية أن أمر اعتقال صدر في بريطانيا يتهم السيدة ليفني بإدارة الهجمات في غزة^(٢٢). ويوجد بعض الالتباس لأن مكتب السيدة ليفني أصدر بياناً يشير إلى أن رحلتها ألغيت بسبب تضارب في المواعيد قبل أسبوعين من تاريخ مغادرتها^(٢٣). وقد أدى إصدار أمر الاعتقال هذا، وإن سحب لاحقاً، إلى جهود لتعديل القانون البريطاني على سبيل الاستعجال لكفالة عدم تهديد الاتصالات الدبلوماسية مع المسؤولين الإسرائيليين^(٢٤).

٢٠ - ومن المهم تذكر أنه كانت هناك حالات أخرى تتعلق بشخصيات عامة أجنبية مثيرة للجدل ثار فيها القلق بشأن إمكانية احتجازها واعتقالها. وتتعلق أشهر الحالات البريطانية باحتجاز رئيس الدولة الشيلي السابق، أوغوستو بينوشيه، عام ١٩٩٨ استجابة لطلب إسباني بتسليمه لمواجهة تهمة التعذيب وغيرها من التهم الجنائية المرتبطة بالسنوات التي قضاها رئيساً للدولة في شيلي. كما كانت هناك بعض المشاكل التي واجهت مؤخراً المسؤولين الإسرائيليين الذين كانوا يفكرون في زيارة بريطانيا. وقد منحت الحكومة البريطانية وزير الدفاع، إيهود باراك، الحصانة من الدعوى القانونية بينما كان في زيارة إلى لندن لإلقاء خطاب^(٢٥). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، يبدو أن الحكومة الإسرائيلية نصحت نائب رئيس الوزراء، موشي يعلون، بإلغاء التزام بإلقاء كلمة في لندن لأنه قد يُعتقل^(٢٦).

(٢١) "Israeli opposition leader Tzipi Livni 'cancels London visit over prosecution fears'", *The Daily Telegraph*, 14 December 2009، متاح على الموقع

<http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/israel/6811578/Israeli-opposition-leader-Tzipi-Livni-cancels-London-visit-over-prosecution-fears.html>

(٢٢) انظر أيضاً "UK ponders law change after Tzipi Livni arrest warrant", BBC News, 15 December 2009، متاح على الموقع http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/8415161.stm

(٢٣) "British court issued Gaza arrest warrant for former Israeli minister Tzipi Livni", *The Guardian*, 14 December 2009، متاح على الموقع

<http://www.guardian.co.uk/world/2009/dec/14/tzipi-livni-israel-gaza-arrest>

(٢٤) "UK to review war crimes warrants after Tzipi Livni arrest row", *The Guardian*, 15 December 2009، متاح على الموقع <http://www.guardian.co.uk/world/2009/dec/15/israel-tzipi-livni-arrest-warrant>

(٢٥) "Israeli minister Ehud Barak faces war crimes arrest threat during UK visit", *The Guardian*, 29 September 2009، متاح على الموقع

<http://www.guardian.co.uk/world/2009/sep/29/ehud-barak-war-crimes-israel>

(٢٦) "General Moshe Yaalon cancels London trip after arrest fear over Gaza bombing", *The Times*, 6 October 2009، متاح على الموقع

<http://www.timesonline.co.uk/tol/news/uk/article6862322.ece>

ثالثاً - المستوطنات في الأراضي الفلسطينية وأثرها على التمتع بحقوق الإنسان

ألف - تجسيد الاستيطان

٢١- اقترح رئيس الوزراء نتياهو في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، تجميماً من عشرة أشهر للنمو الاستيطاني في الضفة الغربية، وهو ما وافق عليه مجلس الوزراء الأمني المصغر لإسرائيل بأحد عشر صوتاً مقابل واحد^(٢٧). ووصف نتياهو المبادرة بأنها جاءت عقب حث "أصدقائنا" بأنه ما إن تتخذ إسرائيل "الخطوة الهامة الأولى" نحو السلام "حتى يتبعها العالم العربي والفلسطينيون"^(٢٨). ووصف رئيس الوزراء التجميد بأنه "سياسة لضبط النفس فيما يتعلق بالمستوطنات ستشمل تعليق إصدار تصاريح بناء جديدة وإنشاءات جديدة في يهودا والسامرة"، مطمئناً المستوطنين بـ "وعد أن يُسمح باستمرار حياة عادية لثلاثمائة ألف مواطن إسرائيلي، إخواننا وأخواننا"^(٢٩). وقد تلقت حكومة الولايات المتحدة الإعلان بإيجابية، لكنه واجه النقد من السلطة الفلسطينية وقيادة حركة المستوطنين على حد سواء^(٣٠).

٢٢- وتركز انتقاد الفلسطينيين على أن التجميد لم يشمل المباني العامة في مستوطنات الضفة الغربية، أو عدة آلاف من الوحدات السكنية قيد الإنشاء، أو أي بناء في القدس الشرقية المحتلة. وقد كانت الدعوة الأصلية إلى التجميد التي أطلقها الرئيس باراك أوباما تتعلق بتجميد مؤقت يوسع ليشمل كافة الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقد عبرت عن رد الولايات المتحدة المخيب للآمال على المبادرة الإسرائيلية وزيارة الخارجية، هيلاري كلينتون: "إن إعلان الحكومة الإسرائيلية اليوم يساعد على التقدم إلى الأمام نحو حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. ونعتقد أنه يمكن للطرفين أن يتفقا معاً عن طريق مفاوضات تقوم على حسن النية على نتيجة تنهي النزاع وتوفيق بين الهدف الفلسطيني المتمثل في إقامة دولة مستقلة وقابلة للحياة استناداً إلى حدود ١٩٦٧، مع ما يتفق عليه من تبادل، والهدف الإسرائيلي المتمثل في دولة يهودية ذات حدود آمنة ومُعترف بها تعكس التطورات اللاحقة

(٢٧) Israeli Prime Minister's Office, "Statement by PM Netanyahu on the Cabinet Decision to Suspend New Construction in Judea and Samaria", متاح على الموقع

<http://www.pmo.gov.il/PMOEng/Communication/EventsDiary/eventfreeze251109.htm>

(٢٨) "Mideast: settlements 'moratorium' still short of freeze", IPS News, 25 November 2009، متاح على الموقع <http://ipsnews.net/news.asp?idnews=49421>.

(٢٩) Geoffrey Aronson, "Netanyahu pledges to restrain settlement expansion – does it matter?", *Foundation for Middle East Peace*, vol. 19, No. 6 (November–December 2009)، متاح على الموقع <http://www.fmep.org/reports/archive/vol.-19/no.-6/PDF>.

(٣٠) انظر على سبيل المثال، "Let us make peace, declares Netanyahu", *The Jerusalem Post*, 26 November 2009.

وتلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية^(٣١). ولا يمكن للمرء إلا أن يتساءل عن مدى الابتعاد المتوخى عن حدود ١٩٦٧ لكي "تعكس التطورات اللاحقة" و"تلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية". ويبدو أن مثل هذا التأكيد من مسؤول رفيع المستوى في حكومة الولايات المتحدة دعوة فعلية لإسرائيل إلى مواصلة خلق وقائع على الأرض، ربما حتى وإن كانت هذه الوقائع تشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي استخدم مرتين، في بيانه الذي أعلن فيه التجميد، المصطلح الاستيطاني لإسرائيل الكبرى، أي "يهودا والسامرة" وليس اللغة المعتمدة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، أي "الضفة الغربية المحتلة" أو ببساطة "الضفة الغربية"، وهو ما يمكن تأويله على أنه طرح ضمني لضم فعلي للضفة الغربية، وليس كخطوة نحو إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة^(٣٢).

٢٣- وأعربت حركة المستوطنين ممثلة بداني دايان، رئيس الهيئة الرئيسية للمستوطنين، بتحد عن اعتراضاتها: "إننا ٣٠٠ ٠٠٠ مواطن يعيشون في ١٥٠ مجتمعاً محلياً. ويستحيل تجميدنا. ولا أعرف كيف سيحدث هذا، لكننا سنحرق هذا التجميد"^(٣٣). وقد عززت بيان دايان مجموعة متنوعة من مبادرات المستوطنين القانونية وغير العنيفة، وكذلك مجموعة من التعبيرات العنيفة غير القانونية عن معارضة التجميد. ومن المؤكد أن نطاق التجميد أقل مما يبدو للوهلة الأولى. فبالرغم من التجميد، سيتواصل البناء في ٣ ٠٠٠ وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية صدرت تراخيصها بالفعل، ولا يسري التجميد على المنشآت العامة من مثل المدارس والمحلات التجارية وقاعات الاجتماعات والقاعات الإدارية. بيد أنه سيؤخر بناء ١٨ ٠٠٠ وحدة سكنية صدرت تصاريحها، لكنها لن تُبنى خلال فترة التجميد. وإضافة إلى ذلك، ذكر أن مستوطنات شتى حصلت على مئات تصاريح البناء قبيل إعلان التجميد. وقال وزير ليكودي، بيني بيغن، إن سكان المستوطنات يمكن أن ينمووا بمقدار عشرة آلاف حتى خلال فترة التجميد. وإمعاناً في التقليل من أثر التجميد، قدم رئيس الوزراء، بعد تظاهرة كبيرة لمستوطنين في تل أبيب، بعض الإعفاءات الضريبية الجديدة والمنافع الاقتصادية لفائدة المستوطنين كما طمأنهم بأن "حكومي ستعود إلى سياسات الحكومات السابقة فيما يتعلق بالبناء"^(٣٤) بعد فترة التجميد.

٢٤- وتعد جميع المستوطنات، كما أُشير إلى ذلك مرات عديدة في تقارير سابقة للمقرر الخاص وسابقه، غير شرعية بسبب الحظر المنصوص عليه في المادة ٤٩(٦) من اتفاقية جنيف

(٣١) "Israel's announcement regarding settlements", Hillary Clinton

<http://www.state.gov/secretary/rm/2009a/11/132434.htm>

(٣٢) انظر الحاشية ٢٩ أعلاه.

(٣٣) "Israel settlement freeze: Benjamin Netanyahu promises 10-month halt, angering allies",

Christian Science Monitor, 25 November 2009

(٣٤) انظر الحاشية ٣٣ أعلاه.

الرابعة. وتحظر هذه المادة نقل سكان السلطة القائمة بالاحتلال إلى الأرض المحتلة، وبخاصة في هذه الحالة التي يبدو فيها الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود ١٩٦٧ - على النحو المفروض قانوناً بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٢ - معرضاً لخطر كبير جراء التطور الكثيف للاستيطان وشبكات الطرق المخصصة للإسرائيليين فقط المتصلة به وتواصل بناء الحاجز الفاصل والمسعى الذي لا يكل لإقامة وقائع مواتية على الأرض ستعتمد عليها إسرائيل في نهاية المطاف كأساس للتفاوض على نتيجة ما متفق عليها. وأخيراً، كان ثمة إشارات من السيد نتنياهو إلى أنه إذا لم تقم السلطة الفلسطينية قريباً بالرد بالمثل بالموافقة على بدء محادثات سلام، فإن إسرائيل قد تعلق التجميد الجزئي^(٣٥). وإن معرفة ما إذا كان هذا التعليق سيكون ذا شأن يتجاوز تشويش الأخذ والرد الذي يسبق المفاوضات تبقى محل تساؤل، بالنظر إلى الفجوة الشاسعة بين ما يبدو أن إسرائيل تعتبره أفضل عرض لديها وما يسعى الفلسطينيون للحصول عليه كنتيجة مقبولة.

باء - خطة الأولويات الإقليمية الوطنية الإسرائيلية

٢٥ - هناك تطورات أخرى تشي بالنوايا الحقيقية لإسرائيل فيما يتعلق بمستقبل المستوطنات، وهي تقوض مصداقية التجميد باعتباره مقدمة لانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية، على الأقل من الأراضي الواقعة خارج ما يُسمى الكتل الاستيطانية. وفي هذا الصدد، يُعتبر اعتماد مجلس الوزراء الإسرائيلي بأكمله بـ ٢١ صوتاً مقابل ٥ لخطة تمويل المستوطنات في إطار "الأولويات الإقليمية الوطنية" إلى حدود ثلاثين مليون دولار لحوالي ٩٠ مستوطنة تؤوي ١١٠ ٠٠٠ مستوطن موجود، تطوراً مثيراً للانزعاج^(٣٦). فليس لمثل هذا الاستثمار أي معنى إذا كانت إسرائيل تفكر في التخلي عن سيطرتها الحقيقية على الضفة الغربية، بما أن هذه المستوطنات منتشرة على كامل الأرض المحتلة. وكما لاحظ المفاوض الفلسطيني المحترم، صائب عريقات، فإن هذه التحركات تثبت أن التجميد "خدعة" ويكشف أهداف إسرائيل الحقيقية^(٣٧). وأكد مقرب من السيد نتنياهو في مجلس الوزراء، وزير المالية يوفال شتاينيتس، هذا القلق بالإشارة إلى أن خطة الأولويات تُظهر أن حكومة نتنياهو تواصل دعم المستوطنين بالرغم من التجميد^(٣٨). وقد نُشر انتقاد لاذع في هاآرتس يحمل توقيع زفي بارئيل: "تكمّن الحماقة في الكيفية التي تجعل بها الخريطة الجديدة قرار تجميد البناء في المستوطنات باطلاً... والهدف إذاً هو إنشاء فرص سكنية في المستوطنات وزيادة عدد المستوطنين، وكذلك وقائع

(٣٥) المرجع نفسه.

(٣٦) "Israel votes new funding for settlements", Reuters Alertnet, 13 December 2009.

(٣٧) المرجع نفسه.

(٣٨) المرجع نفسه.

مربية أخرى على الأرض^(٣٩). وما يبدو أكثر تدميراً لتوقعات إعمال حق الفلسطينيين في تقرير المصير هو معاملة "المستوطنات الهامشية" السابقة كما لو كانت جزءاً من كتل استيطانية، وهو ما يجعل خطة الأولويات الإقليمية الوطنية توسيعاً رئيسياً للمستوطنات الدائمة. لكن رئيس الوزراء رد بالإعلان أنه ليس هناك شيء دائم حتى اختتام محادثات الوضع النهائي^(٤٠). وذكر أن السلطة الفلسطينية فكرت في الرد بإصدار توجيه يحظر على الفلسطينيين العمل في مستوطنات الضفة الغربية^(٤١).

جيم - الهجوم على مسجد حسن خضر

٢٦- لعل أحد أسوأ حوادث عنف المستوطنين عقب إعلان التجميد هو إحراق مسجد حسن خضر في قرية ياسوف جنوب نابلس، ليلة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. لقد أحرقت مكتبة المسجد وأتلفت نسخ من القرآن وأشياء مقدسة أخرى^(٤٢). وكُتبت على الجدران عبارات أكدت أن هذا ما يسمى "رد للصاع" عقاباً للفلسطينيين، بغية التعويض عن الأعباء التي فرضت على المستوطنين نتيجة التجميد. وأوضح الحاخام يوسف إلتزور، وهو من معهد تلمودي في مستوطنة يتزهار، بوصفه مؤيداً للإحراق: "إذا لم ينعم اليهود بالسكينة - فلن ينعم العرب بها أيضاً؛ وإذا كسب العرب بسبب العنف ضد اليهود، فسيكسب اليهود بسبب العنف ضد العرب"^(٤٣). لكن الزعماء اليهود عموماً، بمن فيهم رئيس الوزراء والرئيس، شجبوا الجريمة ضد المسجد ودعوا إلى إجراء تحقيق ومعاينة من أضرمو الحريق^(٤٤). وأدان العديد من الحاخاميين، بمن فيهم حاخاميون من عدة مستوطنات مجاورة، الجريمة واصفين إياها بأنها

(٣٩) "The map of national folly", Zvi Bar'el, *Haaretz*, 14 December 2009، متاح على الموقع <http://www.haaretz.com/hasen/spages/1134595.html>.

(٤٠) "Palestinians. National priority map is blueprint for settlement expansion", *Haaretz*, 19 December 2009، متاح على الموقع <http://www.haaretz.com/hasen/spages/1134699.html>، وانظر أيضاً "Labor ministers: help periphery, not settlements", *Ynet*, 12 October 2009، متاح على الموقع <http://www.ynet.co.il/english/articles/0,7340,L-3817996,00.html>.

(٤١) "Palestinians try to wean themselves off West Bank settlements", *The Jewish Journal*, 14 December 2009، متاح على الموقع http://www.jewishjournal.com/israel/article/palestinians_try_to_wean_themselves_off_west_ba nk_settlements_20091214/.

(٤٢) "Settlers attack West Bank mosque and burn holy Muslim books", *The Times*, 11 December 2009، متاح على الموقع http://www.timesonline.co.uk/tol/news/world/middle_east/article6953281.ece.

(٤٣) "The people who want to set things ablaze", *Ynet*، متاح على الموقع http://www.kibush.co.il/show_file.asp?num=37197.

(٤٤) "Netanyahu to officials: catch 'criminals' behind mosque attack", *Haaretz*, 19 December 2009، متاح على الموقع <http://www.haaretz.com/hasen/spages/1134455.html>.

"تشويه للقيم اليهودية" ومعلنين أنه لا يجوز انتهاك حرمة الأماكن الدينية وأنها خارج مجال الكفاح الوطني^(٤٥). وأدلى روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، بالتعليق التالي على الحادث: "إن تدنيس مكان من أماكن العبادة أمر مؤسف. وهذا الهجوم جزء من ظاهرة أوسع ومتواصلة لعنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وأملاكهم وأراضيهم. ولا تبذل السلطات الإسرائيلية جهداً يذكر لإنفاذ سيادة القانون على المتطرفين العنيفين، وهو ما يؤدي إلى جو من الإفلات من العقاب"^(٤٦). وقد حدثت عشرات من حوادث "رد الصاع" الأخرى التي تسبب فيها التجميد، طال فيها عنف المستوطنين الممتلكات والزراعة الفلسطينية، ولا سيما أشجار الزيتون التي تعد السلطة القائمة بالاحتلال ملزمة بحمايتها كإحدى أولى الأولويات^(٤٧). وعلاوة على ذلك، كانت ثمة مشاعر قلق فيما يتصل بعدم كفاية الحماية التي توفرها قوات الأمن الإسرائيلية ومحدودية التحقيقات.

دال - مستوطنات القدس الشرقية

٢٧- مفاد الملاحظة الأولية هو الإحاطة علماً بالمسعى الأصلي الرامي إلى إقناع الحكومة الإسرائيلية بوضع حظر مؤقت على كل النمو الاستيطاني، بما في ذلك القدس الشرقية. وكان من شأن إدراج القدس الشرقية فيه أن يثبت على الأقل بعض الانفتاح على السماح للفلسطينيين بالتطلع إلى دولة عاصمتها القدس. ويبدو أن الإصرار على "النمو الطبيعي"، وخاصة عند ربطه بالتجميد في الضفة الغربية، وتسريع معدل هدم البيوت وحالات الإخلاء وحرمان الفلسطينيين من حقوق الإقامة، توحى بعدم رغبة إسرائيل في إدراج أي بند يتعلق بعاصمة فلسطينية في القدس في أي نهاية متفاوض بشأنها للتراجع. ويتعزز هذا الانطباع بإعلان رئيس الوزراء نتنياهو أنه سيكون على ديوانه، وكذلك على السلطات البلدية، أن يوافق من الآن فصاعداً على أوامر الهدم^(٤٨). وبطبيعة الحال، يمكن أن يعني هذا ضبطاً أكبر للنفس في المستقبل. وسيكشف الزمن هذا.

(٤٥) انظر على سبيل المثال، "IDF on high alert after mosque arson", The Jerusalem Post, 12 December 2009، متاح على الموقع

<http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1260447421277&pagename=JPArticle%2FShowFull>.

(٤٦) UN Daily News, 14 December 2009، متاح على الموقع

<http://www.un.org/news/dh/pdf/english/2009/14122009.pdf>

(٤٧) انظر على سبيل المثال منشورات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مثلاً حماية المدنيين، من أجل معلومات محيئة. وجميع التقارير متاحة على العنوان: <http://www.ochaopt.org>.

(٤٨) انظر بشأن هذه المسألة مجموعة من المقالات المتعلقة بالخطط الإسرائيلية للتوسع الاستيطاني في القدس الشرقية، السلام الآن، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، المتاحة على العنوان: http://peacenow.org/entries/East_Jerusalem_settlement_expansion

٢٨- ويحتاج الإسرائيليون بأن إخلاء السكان الفلسطينيين يرمي إلى استعادة منازل اليهود التي صودرت خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٦٧ عندما كانت القدس الشرقية خاضعة لاحتلال وإدارة الأردن. لكن عام ٢٠٠٩ شهد تجريد عدد من الفلسطينيين من حقوق الإقامة أكبر من أي سنة في الفترة الممتدة من ١٩٦٧ إلى ٢٠٠٧. وقد حرم خلال تلك السنة، وفقاً للأرقام الإسرائيلية، ٥٧٧ فلسطينياً من وضع المقيم^(٤٩). ويفسر الفلسطينيون هذا النمط السلوكي على أنه يسعى إلى تغيير التوازن الديمغرافي في القدس الشرقية من أجل تعزيز المزاعم الإسرائيلية في القدس برمتها. وهناك حالياً حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ مستوطن يهودي في القدس الشرقية، وهو ما يجعل فتي السكان في القدس حوالي ٦٥ في المائة من اليهود (٥٠٠ ٠٠٠) مقارنة بنسبة ٣٥ في المائة من الفلسطينيين (٢٥٠ ٠٠٠). وقد أولى اهتمام لبيان وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط في أوائل كانون الأول/ديسمبر، وبخاصة الفقرة المتعلقة بالقدس الشرقية. وقد بدا في مسودة مبكرة جرى تسريبها وأعدتها السويد تأييد تام لفكرة أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية في المستقبل، وهو ما أزعج الحكومة الإسرائيلية^(٥٠). وبعد ضغوط كثيفة، بدا البيان الوزاري النهائي للاتحاد الأوروبي أكثر التباساً، حيث اختتم بعبارات عامة غامضة: "إذا كان لسلام حقيقي أن يقوم، فيجب أن يتوصل عن طريق المفاوضات إلى سبيل لحل وضع القدس كعاصمة مستقبلية للدولتين"^(٥١). وقد كان البيان أكثر دعماً للفلسطينيين فيما يتصل بعمليات الهدم والإخلاء التي أدينبت باعتبارها انتهاكات لحقوق الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال وباعتبارها انتهاكات إسرائيلية للقانون الدولي. ويمتلك مجلس حقوق الإنسان صلاحية الإصرار على إنهاء إسرائيل لاحتلالها لكامل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وذلك كأساس لسلام عادل ودائم وشامل وكذلك بالنظر إلى تقاعس إسرائيل المستمر عن القيام بواجباتها القانونية بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، كما يحددها القانون الإنساني الدولي.

رابعاً - المظاهرات ضد الجدار في الضفة الغربية

٢٩- يعد البناء المتواصل منذ عام ٢٠٠٢ لجدار الفصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما أثبتت تقارير سابقة، أحد أوضح أمثلة الطابع غير الشرعي للاحتلال الإسرائيلي للضفة

(٤٩) للاطلاع على تحليل في هذا الشأن، انظر Isabel Kershner, "Jewish Nationalists Clash with Palestinians", *Financial Times*, 1 December 2009.

(٥٠) "EU trying to 'provoke' Israeli government, analyst says", *EU Observer*, 1 December 2009. متاح على الموقع <http://euobserver.com/9/29081>.

(٥١) Europe softens Middle East statement after condemnation from Israel", *The Guardian*, 8 December 2009.

الغربية، حيث ينتهك انتهاكاً مباشراً عدة حقوق أساسية من حقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيين، ومنها الحق في تقرير المصير. وقد أكدت هذا التقييم فتوى لمحكمة العدل الدولية اعتمدت بأربعة عشر صوتاً مقابل صوت واحد ودعت إسرائيل إلى هدم الجدار ودفع تعويضات إلى الفلسطينيين الذين تضرروا بتشييده^(٥٢). وقد قبلت الجمعية العامة هذه الاستنتاجات بأغلبية ساحقة من الأصوات، ورفضتها إسرائيل مطلقاً^(٥٣). ولا عجب أن الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية الذين تأثروا تأثراً مباشراً بالجدار حاولوا عرقلة تشييده والاعتراض عليه ومنعه في حدود الإمكان، معتمدين أساليب غير عنيفة بشكل كامل تقريباً. ولا تزال أعمال المقاومة هذه متواصلة في الوقت الحاضر. وقد اتُهمت إسرائيل باستخدام القوة المفرطة حيث تسببت في إزهاق عدة أرواح وإيقاع جروح في تعاملها مع المظاهرات والناشطين المناهضين للجدار الذين يوجد من بينهم فلسطينيون وإسرائيليون ونشطاء سلام من بلدان أجنبية. وأبلغ شهود ومجموعات حقوق الإنسان عن استخدام الذخيرة الحية في عدة مناسبات، وكذا الغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي^(٥٤). وتتواصل المظاهرات الأسبوعية عند مواقع الجدار في قريتي بعلين ونعلين الفلسطينيين^(٥٥). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اعتقل عبد الله أبو رحمة، أستاذ التعليم الثانوي ومنسق اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان في بعلين، من بيته في الساعة الثانية صباحاً في حضور زوجته وأطفاله، بينما كانت تطوق بيته سبع سيارات حيب عسكرية في عملية ترويع وإذلال من المؤكد أنها لم تكن تخدم أي هدف أمني^(٥٦). وقد وجهت للسيد أبو رحمة تهمة امتلاك أسلحة بصفة غير قانونية اتضح، وبا للعجب، أنها تجمع لقنابل الغاز المسيلة للدموع الإسرائيلية التي أطلقتها قوات الأمن الإسرائيلية على المتظاهرين. وعلى هذا المنوال، اعتُقل في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أحد وجوه حقوق الإنسان المحترمة دولياً، قائد حملة أوقفوا الجدار المعروف بدعوته إلى الأساليب غير العنيفة، جمال جمعة، ووجهت له تهمة جريمة "التحريض". وتشفي العبثية الواضحة لمثل هذه التهم بقوة بنّية إسرائيل في النيل من معنويات الحملة المناهضة للجدار عن طريق تجريم النشاط غير العنيف في مجال حقوق الإنسان، وهو نمط سلوكي ينبغي

(٥٢) الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، فتوى محكمة العدل الدولية، ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

(٥٣) قرار الجمعية العامة دإط- ١٥/١٠ المعتمد في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

(٥٤) انظر على سبيل المثال "Eight Palestinians wounded near Jerusalem, dozens suffer tear gas attacks in Nil'in, demonstration in support of Swedish initiative in Bil'in", Al Jazeera Info, 4 December 2009.

(٥٥) انظر على سبيل المثال "Non-violent protests against West Bank barrier turn increasingly dangerous", The Guardian, 27 April 2009.

(٥٦) انظر على سبيل المثال <http://freedetainees.org/category/abdullah-abu-rahma> or <http://www.indymedia.org.uk/en/2009/12/443605.html>

أن يثير قلقاً بالغاً لدى مجلس حقوق الإنسان. وقد نفذت قوات الأمن الإسرائيلية غارات ليلية أخرى على النشاط المناهضين للجدار في نابلس في عدة مناسبات في الآونة الأخيرة^(٥٧).

خامساً - حصار غزة

٣٠- بعد مرور سنة على عملية الرصاص المصبوب، لم تبق الحالة الإنسانية في غزة يرثى لها كما كانت فحسب، وإنما تفاقمت. ولا يزال الحصار التام لقطاع غزة سارياً تماماً، حيث مضى عليه الآن ما يقارب ثلاث سنوات وساهم في تدهور الصحة البدنية والنفسية لـ ١,٥ مليون شخص. وقد أثارت سلسلة من الوفيات التي حدثت مؤخراً نتيجة إنفلونزا الخنازير مخاوف من أن يحدث المرض مجزرة في صفوف سكانٍ تقلصت مقاومتهم بسبب عدم كفاية الغذاء والرعاية الصحية، ويعيشون من جهة أخرى تحت التهديد المستمر^(٥٨). وعلاوة على ذلك، يتواصل تدهور نظام الصرف الصحي، فلا يزيد مخاطر العيش في غزة فحسب، وإنما يؤدي أيضاً إلى إغراق ٤٠-٥٠ مليون لتر من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئياً كل يوم في البحر الأبيض المتوسط، وكذلك تلويث أجزاء من إمدادات المياه في غزة وتعرض الأسماك في المياه الساحلية للخطر^(٥٩). وبعد انتهاء أعمال القتال في غزة في كانون الثاني/يناير الماضي، تعهدت الدول المجتمعة في مؤتمر للمانحين في شرم الشيخ بمنح ٤,٥ مليار دولار لإعادة بناء غزة. بيد أن إسرائيل وسعت حصارها ليشمل عملياً جميع مواد البناء، حائلة بذلك دون الجهود الرامية لإصلاح الدمار الهائل الذي أحدثته عملية الرصاص المصبوب.

٣١- والكهرباء أيضاً غير متاحة إلا جزئياً للسكان. وتظهر آخر الأرقام التي أعلنتها شركة توزيع الكهرباء في غزة أن إمدادات الكهرباء قلصت إلى مقدار يقل بنسبة ٢٥ في المائة عن الطلب الفعلي، وأنها غير متاحة إلا لثماني ساعات في اليوم، ولأربعة أيام في الأسبوع فقط^(٦٠). وتتوقع شركة توزيع الكهرباء في غزة أن يزيد نقص الكهرباء إلى ٣٥ في المائة خلال شهور الشتاء المقبل، حيث يتوقع أن يبقى السكان دون كهرباء حوالي ١٨-٣٢ ساعة في الأسبوع. وبعد هذا النقص الناشئ جزئياً عن القيود المفروضة على توافر قطع الغيار اللازمة للإصلاح أحد أوجه العقاب الجماعي غير الشرعي المرتبط بالحصار. كما جعل نقص

(٥٧) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في موقع حملة أوقفوا الجدار على الإنترنت <http://www.stopthewall.org/news/>.

(٥٨) "Swine flu cases confirmed in Gaza", Maan News Agency, 6 December 2009، متاح على الموقع <http://www.maannews.net/eng/ViewDetails.aspx?ID=244570>.

(٥٩) وفق ما ذكر موقع Gaza Gateway على الإنترنت في <http://www.gazagateway.org/>.

(٦٠) "Gaza power cuts up to 32 hours per week", Maan News Agency, 13 December 2009.

وقود الطبخ والكهرباء من المستحيل تقريباً على المخازن والمصانع والدفعت العمل بشكل عادي، وهو ما فاقم ظروف الفقر والبطالة^(٦١).

٣٢- وذكرت تقارير مؤخراً أنه يجري بناء جدار تحت الأرض يمتد على ١٠-١١ كيلومتراً بعمق ١٨ متراً تحت سطح الأرض على طول الحدود المصرية بمساعدة سلاح المهندسين الأمريكي وبالتشاور مع إسرائيل، ويتكون من نوع كثيف على نحو خاص من الفولاذ يقاوم الانفجارات ويستعصي على القطع أو الإذابة. والغرض الواضح من الجدار هو تكملة شبكة أجهزة الاستشعار المنشورة على طول الحدود لكشف الأصوات والحركة، والعمل بذلك على تقليص تهريب السلع والأسلحة إلى غزة عبر ما يقدر بألف نفق، إن لم يكن القضاء على هذا التهريب^(٦٢). وبالرغم من إمكانية وجود بعض القلق الإسرائيلي الحقيقي من تهريب الأسلحة، فإن الأنفاق تعمل كخط حياة إنساني بسبب قسوة وطول مدة الحصار الإسرائيلي على السلع اللازمة للحياة العادية. وكما هو مفهوم من أي مجتمع يواجه إكراهاً اقتصادياً شديداً مفروضاً من الخارج، نشأ اقتصاد بديل في قطاع غزة ولّد سوقاً سوداء حيوية. وفي ضوء هذا، من شأن تدمير الأنفاق ووقفها أن يجعل الحياة أشق احتمالاً على سكان غزة.

٣٣- وقد شرعت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في بناء منازل طينية للفلسطينيين الذين شردتهم هجمات السنة الماضية؛ وقد أنهى مؤخراً من بناء أول منزل طيني، وتقوم الخطة المعلنة على بناء ١٢٠ منزلاً طينياً بكلفة ١٠.٠٠٠ دولار لكل واحد منها^(٦٣). ويتطلب بناء المنازل ثلاثة أشهر ويعد رداً مباشراً على عدم وجود مواد البناء التي ضرب عليها الحصار من قبيل الإسمنت والزجاج والفولاذ. وهذه الإشارة الإغاثية محل ترحيب، لكنها صغيرة بشكل مثير للسخرية إزاء الآلاف الذين شردتهم عملية الرصاص المصبوب.

٣٤- وقد دعا العديد من قادة العالم، بمن فيهم توني بلير مبعوث اللجنة الرباعية، والرئيس أوباما وكذلك الجمعية العامة، إسرائيل إلى رفع الحصار وفتح المعابر ووضع حد لنظام العقاب الجماعي الذي ابتلي به سكان قطاع غزة برمتهم، لكن دون جدوى حتى الآن. وقد تم التغاضي باستمرار عن تحدي إسرائيل لهذه الدعوات لإنهاء الحصار، ما ولّد أزمة ثقة في مدى صدق المجتمع الدولي ونواياه الحقيقية. وحتى الشائعات المستمرة بتبادل وشيك للأسرى، يطلق بموجبه سراح جلعاد شاليط إلى جانب عدة مئات من الأسرى الفلسطينيين، لا تعد

(٦١) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر رصد الشؤون الإنسانية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، متاح في الموقع <http://www.ochaopt.org>.

(٦٢) انظر على سبيل المثال، "Egypt defends Gaza wall", Al Jazeera, 22 December 2009.

(٦٣) "UNRWA builds mud homes in Gaza", Ynet, 13 December 2009.

بوضع حد للحصار^(٦٤). كما أن عدم تسجيل أية إصابات في صفوف الإسرائيليين نتيجة الهجمات الصاروخية بعد عملية الرصاص المصبوب أو تراجع هذه الهجمات لم يؤدي إلى أي تغيير. وأمام هذه التحديات الهائلة، كان المجتمع المدني في غزة هو الذي أثبت أنه الأشد تصميمًا ضد الحصار. وقد حاولت عدة قوافل لنشطاء يحملون الإمدادات الطبية والغذائية العبور إلى غزة من مصر، وواجهتها صعوبات عند طلب إذن العبور من القاهرة. وتعد مثل هذه المبادرات تعبيرات رمزية عن الالتزام بخوض حرب مشروعية نيابة عن الفلسطينيين ما دامت حقوقهم الأساسية تتعرض للقمع وأحوالهم الجماعية لشدة غير عادية. كما تبرز هذه المبادرات محدودة قدرة الأمم المتحدة وجهودها للوفاء بمسؤولياتها في حماية سكان غزة المدنيين من هذا الاحتلال الظالم الذي دام أكثر من ٤٢ سنة.

سادساً - لجنة اللاجئين الفلسطينيين

٣٥- ثمة تغيير هام وغير مرحب به في الوضع العام للتراث الفلسطيني الإسرائيلي هو تناقص الاهتمام في الخطاب الدبلوماسي وخطاب حقوق الإنسان ذي الصلة، مما يتصل بمحنة اللاجئين الفلسطينيين، وبخاصة ما يتعلق بمدى ضرورة أعمال حقوقهم كلاجئين. وبما أن ولاية المقرر الخاص لا تتعلق إلا بالأرض الفلسطينية المحتلة، فإن المناقشة ستكون محدودة بالضرورة. ولكن لا ينبغي تجاهل التداخلات الأوسع على مجموع اللاجئين الفلسطينيين الذين يزيد عددهم عن أربعة ملايين. والسؤال الأساسي هو ما إذا كان اللاجئون الذين يعيشون في غزة والضفة الغربية يتمتعون بحق العودة بموجب القانون الدولي إذا كانوا قد أُجبروا على المغادرة أو فروا عام ١٩٤٨. والنص الأساسي هنا هو قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) المعتمد في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، ولا سيما الفقرة ١١: "تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة..."

٣٦- وتفتقر قرارات الجمعية العامة بطبيعتها إلى سلطة إلزام مستقلة، ولا تُنشئ التزامات قانونية. لكن في هذه الحالة، يبدو أنها كانت تعبر عن توافق آراء تشاطره الحكومات على نحو واسع وقتها فيما يتعلق بحقوق الطرفين، وبذلك يستحق التنفيذ. وتفسر لغة الفقرة ١١ عموماً على أنها تعطي حقاً غير مشروط في العودة إلى الوطن، وفقاً للقانون العربي الدولي، بالرغم من أن التنفيذ كان متبايناً بسبب الرقابة التي تمارسها الدول ذات السيادة على من يجوز له دخول أراضيها. ويبدو أن الجزء الثاني من الفقرة، عند النظر فيه بعناية أكبر، ينحو منحى التنفيذ، حيث يوعز إلى لجنة التوفيق (التي كانت وقتها تمثل الأمم المتحدة في محاولة حل النزاع) "بتسهيل عودة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي..."

(٦٤) "Israel debates prisoner swap", Al Jazeera, 21 December 2009

٣٧- وما فتئت إسرائيل تستخدم مع مرور السنوات قوتها الدبلوماسية لتقليص تطلعات الفلسطينيين فيما يتعلق بممارسة حق العودة إلى أدنى الحدود. بيد أن قضية اللاجئين ظلت حتى حرب ١٩٦٧ وخالها قضية بارزة. وقد دعا القرار الرسمي ٢٤٢ الذي صدر بالإجماع عن مجلس الأمن في عام ١٩٦٧ إلى "تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين" باعتبارها عنصراً أساسياً في تصوره للسلام، لكن التحول عن لغة الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) يمثل تراجعاً جزئياً بما أنه ترك مسألة معنى "تسوية عادلة" والجهة التي تحدد معنى "عادلة" مسألة مفتوحة. ولا يشير إلى حقوق اللاجئين وإنما إلى "مشكلة اللاجئين". وبالاتقال سريعاً إلى عام ٢٠٠٩، ليس هناك إلا القليل من النقاش عن المحنة الحالية للاجئين الذين يعيشون لأجيال في ظروف مزرية في غزة والضفة الغربية. ويشاطر المقرر المفوضة العامة للأنروا، كارين أبو زيد، التقييم الذي أجرته مؤخراً، بأن بقاء قضايا اللاجئين هذه دون حل لمدة ٦٠ عاماً بعد نزع ممتلكات عدة مئات آلاف الفلسطينيين وتشريدهم أمر غير مقبول. وبعبارة أخرى، يشكل الاعتراف "بستين عاماً من الظلم... خطوة أولى نحو معالجة عواقب ذلك الظلم"^(٦٥). وعبرت السيدة أبوزيد عن قلقها بصورة مؤثرة في شكل نداء: "فيما تستمر حالات التشريد القسري في مختلف أنحاء الضفة الغربية، حيث يتم طرد الفلسطينيين من بيوتهم في القدس الشرقية، فإنني أطرح سؤالاً بسيطاً: ألم يحن الوقت بعد لأولئك المنخرطين في عملية السلام لحشد الإرادة والشجاعة لمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين؟"^(٦٦).

سابعاً - المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات

٣٨- لقد صدمت عملية الرصاص المصبوب ضمير الإنسانية، حيث أثارت مشاعر التضامن حول العالم مع محنة الشعب الفلسطيني وكفاحه. وقد ازدادت هذه المشاعر قوة مع الإدراك بأنه لا الدول المجاورة ولا الأمم المتحدة، ولا أقوى الدول الأعضاء فيها مستعدة أو قادرة على حماية الشعب الفلسطيني وصون حقوقه. ولقد حرك منظر شعب تحت الحصار، لأكثر من ثلاثين شهراً حتى الآن في قطاع غزة، الإحساس بأن هناك بعض المسؤولية التي تقع على الناس في كل مكان في اتخاذ إجراءات ملائمة غير عنيفة. وتُعدُّ حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات العالمية التي يقودها المجتمع المدني والرامية إلى ممارسة ضغط اقتصادي واجتماعي سلمي لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي نتيجة لتلك المشاعر، وما فتئت هذه الحملة تتوسع بوتيرة سريعة خلال السنوات القليلة الماضية. وبدأ هذا الإحساس بحركة مناهضة للاحتلال ذات نطاق عالمي يشبه في العديد من أوجهه حركة مناهضة الفصل العنصري التي ساهمت إسهامات هامة في تحويل المناخ السياسي في جنوب أفريقيا في أواخر الثمانينات.

(٦٥) "Confronting Dispossession", Karen AbuZayd, Maan News, 9 December 2009.

(٦٦) المرجع نفسه.

٣٩- ويتخذ البعد المتعلق بالمقاطعة من حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات العديد من الأشكال. فعلى سبيل المثال، تتم مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية في أوروبا؛ وسمحت بريطانيا حالياً للمحلات التجارية بوضع ملصقات على الأغذية وغيرها من المنتجات كُتِبَ عليها "مُنتَج مستوطنة إسرائيلية". وقد أُلغيت مباريات كرة قدم وغيرها من المناسبات الرياضية التي تشارك فيها إسرائيل أو نظمت احتجاجات عليها. وبُذلت جهود مماثلة فيما يتعلق بالاتصالات الأكاديمية والثقافية. فقد طُلب إلى الفنانين والممثلين أن يرفضوا الدعوات التي توجهها إسرائيل أو أن يساهموا على الأقل بريع عمل من أعمالهم لغوث الفلسطينيين. وقُوطعت محلات وشركات في أنحاء العالم استناداً إلى تعاملاتها سعيّاً وراء الربح في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي الجانب المتعلق بسحب الاستثمارات، أُلغيت عقود أو لم تقدم عروض. وإضافة إلى ذلك، يوسع عدد متزايد من الكنائس والجامعات جهوده للاستثمار بروح من المسؤولية الاجتماعية، ويقصي الشركات التي يُتصور أنها تستفيد من الاحتلال الإسرائيلي. وقد خرج أفراد ومنظمات غير حكومية بأعداد متزايدة دعماً لحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات. وهي ميدان رئيسي من ميادين حرب المشروع التي يخوضها الفلسطينيون وتُخاض نيابة عنهم. وهي تستخدم أيضاً وسائل سلمية للإقناع والإلزام لكفالة حقوق الإنسان للفلسطينيين الذين يعيشون تحت ظروف احتلال ظالم وغير شرعي يبدو أن إجراءات الدبلوماسية أو سلطة المجتمع الدولي المنظم غير قادرة على تصحيحها. وتمثل حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات جهوداً عبّأها المجتمع المدني العالمي من أجل الاستعاضة عن نظام القوة بنظام سيادة القانون فيما يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة.

ثامناً - التوصيات

٤٠- يركّز على سبيل الاستعجال على التوصيات التالية المستقاة من متن التقرير:

- (أ) ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يدعو إلى التنفيذ الكامل لتوصيات تقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة فيما يتعلق بكفالة أن تتم مساءلة المتهمين بجرائم الحرب المرتبطة بعملية الرصاص المصبوب وفقاً لأصول المحاكمات؛
- (ب) ينبغي حث أعضاء مجلس حقوق الإنسان على إبلاغ حكوماتهم بالدعوة إلى تنفيذ التقرير فيما يتصل بممارسة الولاية القضائية العالمية على كل من يوجد على أراضيهم السيادية أو يدخلها وتوجد أدلة كافية على ارتكابه جرائم حرب؛
- (ج) ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يأمر بإجراء دراسة أو أن يجريها هو بشأن الحرب الأحادية الجانب أو غير التناظرية فيما يتصل بمزاعم استخدام القوة والقانون الإنساني الدولي، خاصة عندما يكون للدولة المدعية أيضاً وضع السلطة القائمة بالاحتلال؛

- (د) ينبغي إعادة تأكيد حقوق اللاجئين الفلسطينيين في حل عادل، خاصة في ظل احتلال طال أمده، وأن تكون عنصراً لا يتجزأ من مفاوضات السلام في المستقبل؛
- (هـ) ينبغي النظر إلى حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات باعتبارها وسيلة لإعمال حقوق الإنسان، بما فيها الحق في تقرير المصير، وينبغي توفير مبادئ توجيهية لمثل هذه الحملة.
-